

Distr.: General  
10 January 2020  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير - ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٥ من جدول الأعمال

هياكل وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٩\*

موجز

وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٨، عُقد المحفل الاجتماعي في جنيف يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونظر المشاركون في تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم. ويتضمن هذا التقرير موجز مناقشات المحفل واستنتاجاته وتوصياته.

\* يصدر مرفق هذا التقرير من دون تحرير وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-00357(A)



\* 2 0 0 0 3 5 7 \*

## أولاً - مقدمة

- ١ - أكد مجلس حقوق الإنسان من جديد، في قراره ١٧/٣٨، دور المحفل الاجتماعي بوصفه فضاءاً فريداً للتداول بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات الشعبية<sup>(١)</sup>.
- ٢ - وعُقد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٩ في جنيف يومي ١ و٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وركز على تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم. وعيّن رئيس المجلس الممثلة الدائمة لجيبوتي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، خضرة أحمد حسن، رئيسة - مقررة للمحفل.
- ٣ - وأعد برنامج العمل بتوجيه من الرئيسة - المقررة، وبإسهام من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. ويتضمن هذا التقرير موجز مداولات المحفل واستنتاجاته وتوصياته. وترد في المرفق قائمة بالمشاركين.

## ثانياً - افتتاح المحفل الاجتماعي

- ٤ - لدى افتتاح دورة عام ٢٠١٩، شددت الرئيسة - المقررة على أن عدد الأطفال والشباب الذين يحصلون على التعليم بات أكبر من أي وقت مضى، ومع ذلك لا يزال الملايين منهم مستبعدين من التعليم، ولا يتلقى كثير منهم تعليماً جيداً. وقد أحرزت جيبوتي تقدماً كبيراً في سبيل تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم، وأعطت الأولوية للتعليم في حالات الطوارئ. والتزمت الدول الأعضاء، في إعلان جيبوتي الإقليمي لعام ٢٠١٧ بشأن تعليم اللاجئين وفي خطة العمل الإقليمية، بضمان حصول كل لاجئ وعائد وفرد من أفراد المجتمع المضيف على تعليم جيد في بيئة تعلم آمنة وغير تمييزية. وينتمي معظم الشباب الذين تتزايد أعدادهم إلى العالم النامي، ولا بد من تمكينهم ليصبحوا عوامل تغيير. وقد دأب المحفل الاجتماعي على التركيز بشدة على أهمية التعليم والشباب والتمكين من أجل أعمال الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وتعتبر الرئيسة - المقررة المحفل الاجتماعي فرصة للجمع بين الأطفال والشباب والعاملين في مجالات التعليم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

- ٥ - ووصفت المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، تاتيانا فالوفايلا، المحفل الاجتماعي باعتباره اجتماعاً فريداً يسمح للدول والمجتمع المدني والفئات المعنية، مثل الأطفال والشباب، بمناقشة حلول مبتكرة للتحديات التي تعترض أعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية. وظل مكتب الأمم المتحدة في جنيف ينظر دائماً إلى التعليم بوصفه أداة أساسية لتحقيق التغيير والتنمية الشاملة للجميع. ويعطي الأولوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بوسائل منها أعمال مختبره الخاص بأهداف التنمية المستدامة. وتمكين الأطفال والشباب من المطالبة بحقوقهم من خلال التعليم أمر أساسي لتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحصول على التعليم والتعلم الجيدين الشاملين للجميع. وتُبرز مشاركة التلاميذ والطلاب المحليين

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المحفل الاجتماعي، انظر:

[www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx)

أهمية مكتب الأمم المتحدة في جنيف والدور الذي يضطلع به. فالأطفال والشباب هم أمل المستقبل، وينبغي أن يعمل الجميع على كفالة حقوقهم حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم.

٦- ورحب رئيس مجلس حقوق الإنسان، كولي سيك، بمشاركة الأطفال والشباب في المحفل الاجتماعي. وقال إن المجلس يعتمد سنوياً، منذ ٢٠٠٨، قراراً بشأن الحق في التعليم، ويبحث المسائل الرئيسية، بما في ذلك استغلال التعليم تجارياً وتنظيم خصخصة التعليم، وإمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم. وقد ركز قرار ٢٠١٩ بشأن حقوق الطفل على تمكين الأطفال ذوي الإعاقة، بطرق منها التعليم الجامع. وشدد السيد سيك على ما للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أهمية أساسية في مكافحة الفساد وتوطيد الديمقراطية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها الفعلي. وسلط الضوء على المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي تركز على الشباب وتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعززها إعلان لشبونة+٢١ بشأن سياسات وبرامج الشباب. ودعا المشاركين إلى التفكير في كيفية تمكين الأطفال والشباب من المطالبة بحقوقهم في التعليم؛ وإعمال الحق في التعليم في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الأزمات؛ ومواجهة التحديات المتزايدة في مجال التعليم؛ وتكييف التعليم مع احتياجات المستقبل.

## ثالثاً- موجز المداولات

### ألف- قدرة تعليم الشباب على إحداث التغيير

٧- أخذت الكلمة رئيسة ومؤسسة مؤسسة التعليم فوق الجميع، الشبيخة موزا بنت ناصر، بعد عرض شريط فيديو عن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والفقر، الذين تدعم المؤسسة أعمال حقهم في التعليم وتحقيق أحلامهم. وقالت إن النزاع المسلح الطويل الأمد يؤدي إلى تدمير قطاع التعليم، بأفعال منها شن هجمات متعمدة على المرافق التعليمية. وفي السنوات الخمس السابقة، سُجلت ١٤ ٠٠٠ هجمة على المرافق التعليمية في ٣٠ بلداً، منها الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن. وأصبح الشباب المحبطون بسبب الافتقار إلى التعليم عرضة للتجنيد من قبل الجماعات الإجرامية. والتعليم شاغل اجتماعي اقتصادي ومسألة أمنية عالمية تتطلب استجابة عالمية من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ويشكل إنجاز المؤسسة المتمثل في تعليم ١٠ ملايين طفل في ست سنوات مثلاً يحتذى. ودعت الشبيخة موزا بنت ناصر إلى محاسبة المسؤولين عن الاعتداء على التعليم، وإلى إبرام اتفاقات ملزمة جديدة لحماية التعليم. واقترحت إرساء يوم سنوي لحماية التعليم، من أجل الاعتراف بالتقدم المحرز وتحديد الثغرات وإبقاء مسألة حماية التعليم في صدارة جدول الأعمال العالمي.

٨- ورأت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، أن الحق في التعليم أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى سجل السكان الشباب في العالم. فالتعليم الجيد الجامع والمتاح يمكّن الأطفال والشباب من إعمال حقوقهم الأخرى. وتستند التفاوتات الشديدة في الحصول على التعليم وفي المستويات التعليمية إلى نوع جنس الأطفال أو أصلهم الإثني أو دينهم أو إعاقاتهم أو وضعهم المالي أو موقعهم أو وضعهم من حيث الهجرة. ويؤدي النزاع المسلح والعصابات والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، إلى حرمان ملايين الأطفال والشباب

من التعليم. ويؤثر عدم وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى المرافق، والافتقار إلى هياكل الصرف الصحي أو الموارد أو الأطر المعيارية الكافية، في المواظبة على الدراسة أيضاً. وينبغي أن يزود التعليم الأطفال والشباب بالعدة اللازمة للعمل ويمكّنهم من أن يصبحوا عوامل تغيير بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ وحقوق المرأة. ويجب أن تدعم القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية أعمال الحق في التعليم وفقاً للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ورحبت المفوضية السامية بمبادئ أيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم لعام ٢٠١٩. ودعت إلى تحسين جمع البيانات، بما يشمل البيانات عن احتياجات وأعداد الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس.

٩- وحذرت مساعدة المدير العامة للتربية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ستيفانيا جيانيني، من "حالة طوارئ" وشيكة في مجال التعليم، بالنظر إلى ملايين الأطفال غير الملحقين بالمدارس، لأسباب شتى تشمل النزاع والكوارث الطبيعية. ويسهم ذلك في ترسيخ أوجه عدم المساواة والفقر داخل البلدان وفيما بينها. ومن الضروري الاستثمار في التعليم مدى الحياة لبناء مجتمعات أشمل وأقدر على التحمل وأكثر استدامة. ويتيح دليل الحق في التعليم ومبادرة تعليمها مستقبلاً، وهما مشروعان تنفذهما اليونسكو، توجيهات من أجل تحسين الأطر القانونية والسياساتية لمعالجة أوجه التفاوت في التعليم. ويجب أن تعزز الأطر التشريعية الإدماج منذ الصغر، ولا سيما إدماج أضعف الفئات. وينبغي أن تشمل المدرسين والمحتويات التعليمية والبيئات الآمنة. وبغية تشجيع المهاجرين الشباب على الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، يُجرب في زامبيا جواز مؤهلات اليونسكو للاجئين والمهاجرين الضعفاء. وينبغي للبلدان أن تستثمر نسبة ٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي و ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية في مجال التعليم، وينبغي أن توليه الأولوية في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشكل مبادرة اليونسكو بشأن "مستقبل التربية والتعليم" تصوراً جديداً لسبل إسهام المعرفة والتعلم في البشرية. وتعتبر اليونسكو أعمال حق الجميع في التعليم على رأس أولوياتها، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى اعتباره كذلك.

١٠- وعرضت مايا غزال، وهي مناصرة بارزة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، تجربتها بوصفها لاجئة سورية شابة منذ عام ٢٠١٥ في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقالت إنها واجهت تحديات لغوية وثقافية وتعليمية، ورفضت ثلاث مدارس قبولها. وأدت صفة اللاجئة التي كانت تحملها إلى تعرّضها للوسم والقوالب النمطية والشك في قدراتها. ومع ذلك، تعلمت الإنكليزية وأتمت تعليمها الثانوي وبدأت تدرس هندسة الطيران. ورأت أن المجتمع الدولي ما زال يتخلى عن الأطفال اللاجئين، وأن عدد اللاجئين الملحقين بالجامعات أدنى بكثير مقارنة بباقي السكان على الصعيد العالمي. وتدل قصتها على أن بإمكان اللاجئين فرض احترام كرامتهم والمساهمة في المجتمعات المحلية التي تستقبلهم، إذا أتيحت لهم الفرص التعليمية. فالتعليم العالي يجعل الطلاب قادة، ويسخر إبداع الشباب اللاجئين وطاقتهم وتصوراتهم المثالية. وتعليم اللاجئين - ولا سيما الفتيات - أمر أساسي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون الاستثمار في تعليم اللاجئين جهداً جماعياً تبذله الحكومات والشركات والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، وتخصص له المكافآت الجماعية. وتهدف مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن تكفل

للاجئين، في أفق ٢٠٣٠، تكافؤ الفرص مع أقرانهم من غير اللاجئين في التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، وتعزيز التحاق اللاجئين بالتعليم العالي.

١١- وأوضح رئيس لجنة حقوق الطفل، لويس بيدرنيرا رينا، أن اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن يكون الغرض من التعليم هو نماء الأطفال الشامل بأقصى ما تسمح به طاقاتهم. وينبغي أن يتجاوز التعليم الالتحاق بالمدارس النظامية، ويعزز قدرة الأطفال على التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويشجع ثقافة حقوق الإنسان. وثمة تقدم في توسيع نطاق التعليم في السنوات الأولى من الطفولة، غير أن المراهقين غالباً ما يُثنون عن مواصلة التعليم أو يُطردون من المدارس. والبرامج التعليمية التي لا تركز على الإدماج تُطَبَّع خطأً مع فصل الأطفال ذوي الإعاقة عن غيرهم. وتجعل النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية والافتقار إلى الهياكل الأساسية من الالتحاق بالمدارس أمراً خطراً، وتولد القلق والخوف والكرب التالي للرضح. وأدت النظم التعليمية القائمة على المنافسة الشديدة، التي تتجاهل التعليم القائم على الحقوق، إلى ارتفاع معدلات انتحار الطلاب. وينبغي أن تعزز المدرسة التي تركز على حقوق الطفل مشاركة الأطفال. فالأطفال فئة يحق لها أن تمثل نفسها، ولها قدرة على إحداث التغيير إذا استُمع إليها، كما يتبين من حركة "جمعة المستقبل".

١٢- ودعت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم، كومبو بولي باري، الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل إلى أن تفعل ذلك. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تفعيل الحق في التعليم، ينبغي للدول أن تفعل المزيد، بدعم من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات والشركات. ويؤدي القطاع الخاص، على وجه التحديد، دوراً هاماً، ولكن يجب ضبطه وتنظيمه من أجل احترام الحق في التعليم، على النحو المنصوص عليه في مبادئ أبيدجان. وشددت المقررة الخاصة على أهمية تعزيز التنوع والتسامح والتضامن، بوصفها أجزاء أساسية من التعليم. ودعت إلى الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بما في ذلك التدريب المهني. واختتمت كلمتها بدعوة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين إلى العمل وجعل التعليم واقعاً ملموساً لجميع الناس وللعالم والمجتمع.

١٣- وعُرض شريط فيديو تناول فيه أطفال سبل إسهام التعليم في تمكينهم. وشدد الأطفال على قدرة التعليم على إحداث التغيير، وكيف يساعدهم على إعمال حقوقهم والدفاع عن حقوق الآخرين ومعالجة قضايا مثل تسلط الأقران والتمييز والاستغلال والعنف والتفاوت بين الجنسين.

١٤- وأدلى ببيانات عامة كل من الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وأنغولا (باسم المجموعة الأفريقية)، وكل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوكرانيا وباكستان وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبيلاروس وتونس والجزيرة السوداء وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجنوب أفريقيا وسري لانكا والعراق وفرنسا والفلبين وكوبا ونيبال والهند واليونان. وأدلى ببيانات وأسئلة أيضاً مركز أمبيدكار للعدالة والسلام، ورابطة حقوق الإنسان للشعب الأذربيجاني في إيران، ولجنة العلاقات الإنسانية/حقوق الإنسان في مدينة توكسون، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، ومؤسسة مالوكا الدولية، وجمعية الرؤية الوطنية. وشدد المشاركون على ترابط الحق في التعليم وحقوق الإنسان الأخرى وأبرزوا أهمية البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار المشاركون إلى التحديات الماثلة أمام إعمال التعليم

في سياقات بعينها، من بينها البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من النزاع والاحتلال الأجنبي والإرهاب والتشريد القسري والكوارث الطبيعية والتدابير القسرية الانفرادية. وتشمل الفئات الضعيفة في هذا الصدد الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية والروما والأقليات الأخرى. وتتعلق انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالتعليم بالقوانين التمييزية والقيود المفروضة على استخدام اللغة الأم وخصخصة التعليم وزواج الأطفال والحمل والفقر. وعرض المشاركون حلولاً لهذه التحديات، من بينها حصول الجميع مجاناً على التعليم الجيد ابتداءً من التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم الجامعي، والاستعانة بمعلمين مساعدين للفصول التي تضم أطفالاً ذوي احتياجات خاصة، ومشاركة المجتمع المدني بنشاط، ووضع سياسات تدعم الأسرة باعتبارها المربي الأول، وسياسات تدعم الطلاب ذوي الاحتياجات المالية. وشجعت الدول على التصديق على صكوك حقوق الإنسان، والتعاون الدولي، وتبادل الممارسات الجيدة، وتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للنهوض بالتعليم. وتشمل المبادئ المذكورة الإنصاف والكفاءة، وتوافر التعليم وإمكانية الوصول إليه والقبول فيه وتكييفه مع احتياجات الأطفال. وذكر المشاركون أن التعليم ينبغي أن يعزز الصالح العام والاحترام والتضامن والتسامح والعدالة الانتقالية والقابلية للتوظيف والمهارات اللازمة للعمل اللائق والمواطنة والتفكير النقدي. وسأل المراقبون الحاضرون عن التحديات الرئيسية التي تعترض الحصول على التعليم وسبل إسهام الشباب في تعزيز فرص الحصول على التعليم في ضوء عدم المساواة.

## باء- الوصول إلى من تخلف عن الركب والدفاع عن الحق في التعليم

١٥- أعربت آن سكيلتون، وهي عضوة في لجنة حقوق الطفل وتشغل كرسي اليونسكو لقانون التعليم في أفريقيا، عن أسفها لوجود ٢٦٢ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات والأطفال المتضررين من الفقر والأطفال ذوي الإعاقة. وشددت على أن تحويل التعليم إلى بضاعة وعدم فعالية التعليم يطرحان مشكلتين خاصتين. فينبغي أن تتاح لجميع الأطفال إمكانية الوصول إلى نظم التعليم الفعالة، اعتباراً من المرحلة ما قبل الابتدائية، وأن يظلوا في المدارس لأطول فترة ممكنة. ويشكل تعزيز الالتزام السياسي، في جميع أنحاء العالم، عاملاً أساسياً للحصول على التعليم الجيد على قدم المساواة ولتسريع وتيرة الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٦- وركزت المديرية التنفيذية لمنتدى المربيات الأفريقيات، مارثا موهويزي، على حصول النساء والفتيات على التعليم. وتتمثل مهمة المنتدى في تعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف في التعليم في أفريقيا بتشجيع السياسات الإيجابية وإزالة الحواجز التي تمنع الفتيات أو النساء من مواصلة تعليمهن أو حياتهن المهنية. ويدعو المنتدى إلى تعليم أفراد الأوساط المحرومة بإتاحة فرص إقامة الشراكات والشبكات الاجتماعية. ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة، يتبع المنتدى نموذجاً تربوياً يراعي المنظور الجنساني، ويشجع التعليم التقني والمهني، ويقدم منحاً دراسية شاملة للفتيات اللائي لولا ذلك لبقين خلف الركب. ويركز على الفتيات الضعيفة حالهن، مثل المنقطعات عن الدراسة بسبب النزاع المسلح أو الحمل في سن المراهقة أو الوصم المرتبط بالحيز. ويدعم المنتدى برامج الصحة الجنسية والإنجابية في المدارس، ويشجع الفتيات على دراسة العلوم والتعليم التقني والفن والتصميم والرياضيات. ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما على وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين.

١٧- وعرضت مديرة الدعوة والبحوث في الجمعية المعنية بأطفال الشوارع، ليزيت فلامينغز، تجارب الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع في الحصول على التعليم. وقالت إن البيانات الرسمية عن المواظبة على الدراسة عادة ما تُجمع عبر استقصاءات الأسر المعيشية، التي تستبعد الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع. ويقوض ذلك التخطيط لاستجابات مناسبة، وضمان التعليم الجامع والجيد. وأدلى أطفال مرتبطة أوضاعهم بالشوارع بشهادات بالفيديو تناولوا فيها أهمية التعليم والصعوبات التي تعترضهم في الحصول على التعليم والمواد التعليمية. وقالوا إنهم يتعرضون للوصم والتمييز والاستبعاد وعدم تسجيل الولادات. وأشارت السيدة فلامينغز إلى أن الجمعية المعنية بأطفال الشوارع هي شبكة عالمية لإيجاد حلول تعليمية مبتكرة تراعي الاحتياجات الفريدة للأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع وتراعي واقعهم المعيش. ويشمل ذلك المدارس المتنقلة التي يستخدمها الأشخاص الاجتماعيون لمساعدة الأطفال على التعلم في بيئة آمنة، وبرامج التوجيه الفني، والمدارس القريبة من أماكن العمل، وبرامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية للأطفال الأكبر سنًا والشباب. ويعني تحقيق التنمية المستدامة للجميع تعميم فرص الحصول على التعليم، بما يشمل الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع الذين هم بحاجة إلى حلول تعليمية متخصصة ومحددة الأهداف وإجراءات مشتركة تتخذها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

١٨- وشدد سيلفان أوبري، ممثل المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أن التعليم تهدده الشركات المتعددة الجنسيات والمدارس التجارية التي يُتمثل أن تتحكم فيه شكلاً ومضموناً في إطار إشراف محدود من الدولة. وقد أدى ذلك إلى نظم تعليمية منفصل بعضها عن بعض انفصلاً متزايداً وإلى توترات اجتماعية في عدة بلدان. وقال إن مبادئ أبيدجان تفكك قانون حقوق الإنسان الساري بشأن الحق في التعليم، وتشكل أداة مفيدة لتنفيذها. وتؤكد من جديد حق كل فرد في التعليم العام الجيد. وتقر بحرية الوالدين في اختيار مدرسة غير المدرسة العامة، وتعرض تفاصيل التزامات الخدمة العامة التي يجب على الدول أن تطبقها في هذه الحالات. وتطلب إلى الدول أن تعطي الأولوية لتمويل التعليم العام، مع الاعتراف بالدور التكميلي الذي يمكن أن تؤديه الأطراف الفاعلة غير التجارية من القطاع الخاص في حالات الأزمات التي تعجز فيها الدول مؤقتاً عن توفير التعليم، شريطة استيفاء متطلبات موضوعية وإجرائية وتشغيلية. وقد حظيت مبادئ أبيدجان باعتراف اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومجلس حقوق الإنسان والمقرر الخاصة المعنية بالحق في التعليم والمجتمع المدني.

١٩- وأبرز الحسن غانو، ممثل الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، المشاكل التي يواجهها الأطفال المتضررون من الفقر في الحصول على التعليم - وتشمل لجوء الأسر إلى الاستدانة لدفع رسوم الالتحاق بالمدارس وشراء اللوازم المدرسية، وضرورة عمل الأطفال لدعم أسرهم، والافتقار إلى المدارس التي توفر التعليم باللغة الأم للأطفال، وترك الدراسة بسبب الحمل المبكر أو تسلط الأقربان. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته حكومة بلده، فإن عدد المدارس في المناطق الفقيرة لا يكفي في كثير من الأحيان، ولا يُدرَّب المعلمون على إيلاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة العناية الكافية. واستجابةً لذلك، تساهم الحركة في مكافحة الفقر وتعزيز التعليم. وتركز على الحصول على شهادات الميلاد، والعمل مع المدارس المجتمعية على زيادة قبول أفقر الأطفال. وتنظم مكثبات ومناقشات وحلقات عمل فنية في الشارع حيث يمكن للأطفال

اكتشاف متعة التعلم وتطوير قدراتهم الإبداعية. ويساعد هذا التعاون في سد الفجوة القائمة بين مختلف الفئات الإثنية والطبقات الاجتماعية والجنسيات، ويشجع الآباء على تسجيل أطفالهم في المدارس أو إبقائهم فيها.

٢٠- وعرضت ممثلة شبكة شباب الشعوب الأصلية المكسيكية وصندوق تنمية الشعوب الأصلية من أمريكا اللاتينية والكاريبي، دالي سيلفيا أنخيل، التحديات التي يواجهها شباب الشعوب الأصلية في الحصول على التعليم، وفقاً لما بلغها في إطار عملية تشاورية إقليمية، ومنها الفقر والإقصاء وحمل الفتيات وتبعد المسافة بين المستوطنات والمدارس وسوء أحوال الهياكل الأساسية بينهما. وقالت إنهم يوصون بتقديم المنح الدراسية لشباب الشعوب الأصلية ليتمكنوا من مواصلة دراستهم، والحوار بين الثقافات. ورأت أن التثقيف بشأن هوية الشعوب الأصلية وثقافتها وتاريخها يسهم في تعزيز شباب الشعوب الأصلية بأنفسهم وتقدير تراثهم. ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالحقوق في الحفاظ على فلسفة الشعوب الأصلية وهويتها الثقافية من خلال التعليم. ورأت أن التعليم يرتبط ارتباطاً جوهرياً بحقوق الإنسان الأخرى، مثل الصحة والسكن والغذاء، وحقوق الشعوب الأصلية في الأرض. وتتضرر ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها من جراء هجرة شبابها من مجتمعاتهم المحلية إلى المدن لغرض التعليم. علاوة على ذلك، فإن سنة ٢٠١٩ هي السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، ومن ثم لا بد من تعزيز تلك اللغات وإحيائها.

٢١- وأخذ الكلمة خلال جلسة الحوار ممثلو الاتحاد الروسي وأوكرانيا والصين وكوبا والمغرب والمكسيك، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، ولجنة حقوق الإنسان في لايتيا، وطاقة جيل الألفية، وأوديشا، ومتدرب لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية). واعتبر المشاركون التعليم أولوية وطنية ينبغي أن تُخصَّص لها اعتمادات محددة في الميزانية. وتهم البلدان على سبيل الأولوية بمهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، وحصول الجميع على التعليم الإلزامي المنصف والجيد، وعدم رفض أي طلب من طلبات الالتحاق بالجامعة، وزيادة المواظبة على الدراسة. ونظر البعض إلى التعليم في سياق حقوق أخرى، كالصحة والتحرر من الفقر، أو بوصفه دعامة للتنمية. وركزت بيانات كثيرة على تعليم الفئات الضعيفة. وينبغي أن يعترف التعليم بهوية أطفال الشعوب الأصلية وتاريخهم وقيمهم وعاداتهم ويحترمها، ويسعى إلى التغلب على أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم. وينبغي للنظم التعليمية أن تتكيف مع احتياجات الشعوب الأصلية وطرق عيشها التقليدية، من خلال توفير مدارس داخلية خاصة أو مدارس موسمية متنقلة أو مؤقتة، أو التعليم باللغات الأم، أو تنظيم حلقات عمل بشأن الحرف التقليدية، أو عن طريق الألعاب الرياضية القومية والإثنية، أو الوصول التفضيلي إلى الجامعات. واقترح المشاركون تدابير خاصة للفئات الضعيفة، بما يشمل الفتيات والأطفال في مناطق النزاع والأطفال المشردين والأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية والأشخاص المنتمين إلى أقليات والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الفقيرة أو الريفية. وأشار المشاركون إلى ضرورة احترام الهوية الثقافية في التعليم. وسئل أعضاء حلقة النقاش عن سبل تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية.

٢٢- ورداً على ذلك، شددت السيدة موهويزي على أهمية إدماج المنظور الجنساني في جميع خطط التنمية والاستثمار لتلبية الاحتياجات التعليمية المحددة للفتيات والفتيات. وأكدت السيدة فلامينغر أهمية تعلم المرء للإسهام في تنمية بلده. وفيما يتعلق بالأطفال المرتبطة أوضاعهم



بالشوارع، من المهم إبراز حالتهم للعيان من خلال بيانات تعكس بدقة احتياجاتهم الفريدة، مثل تسجيل الموالييد. ووصف السيد أوبري طريقتين للاستجابة لأزمة اللامساواة في العالم هما: اتباع نهج قائم على السوق يعزز المنافسة بين المدارس، أو بناء التضامن لمواجهة الأزمة معاً. وقال إنه يجبذ التضامن، الذي يتطلب بناء نظم تعليمية عامة جيدة. ودعا السيد غانو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى التعاون على إيجاد حلول تكفل التعليم للجميع. وهنأت السيدة أنجيل الوفود على التقدم المحرز، ودعتها إلى مواجهة التحدي المتمثل في جمع بيانات مصنفة عن الأصل الإثني، وإجراء المشاورات المناسبة مع الشعوب الأصلية. وأكدت السيدة سكيلتون من جديد أن مبادئ أبيدجان تعترف بالفرق بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تستثمر في التعليم من أجل تحقيق الصالح العام، والجهات الأخرى التي لا يهتمها سوى تحقيق المنافع التجارية. ودعت جميع الدول إلى أن تتقدم صفوف المدافعين عن الحق في التعليم.

## جيم- التعليم في حالات النزاع وحالات الطوارئ

٢٣- رحب هانس براتسكار، السفير والممثل الدائم للنرويج لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بإدراج التعليم في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وبإدماج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية. ورأى أن الأزمات والنزاعات أثرت سلباً في الأطفال، ولا سيما الفتيات. وتحمى المدارس مكاناً آمناً يمكن أن يتلقى فيه الأطفال تعليماً يتيح لهم فرصاً للمستقبل. ولا بد من كفالة استمرار التعليم والاستثمار في التعليم الجيد في حالات الطوارئ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود لحماية التعليم من الهجمات، بوسائل منها إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

٢٤- وركزت مديرة مركز الدراسات الدولية في جامعة بوينس آيرس والمنسقة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في وزارة الدفاع الأرجنتينية، لوسيانا ميشا، على التقدم العالمي المحرز في حماية التعليم من الهجمات من خلال إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وأشارت إلى تأييد حوالي ١٠٠ دولة إعلان المدارس الآمنة، وتسجيل انخفاض كبير في استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية في تلك البلدان. وهناك أمثلة ملموسة على التنفيذ على الصعيد الدولي والوطني والمحلي. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإن إدارة عمليات حفظ السلام تحظر استخدام المدارس للأغراض العسكرية، وقد حدثت بلدان عديدة مبادئها التوجيهية وسياساتها وممارساتها لحظر هذا الاستخدام أيضاً. وشرعت البلدان، على المستويين العسكري والتعليمي وعلى صعيد السياسات الخارجية، في تقاسم أفضل الممارسات، وعقدت ثلاثة مؤتمرات بشأن المدارس الآمنة، سلطت الضوء على الممارسات الجيدة في هذا الصدد والتحديات التي تعترض التنفيذ. ويجب أن تتضمن المذاهب والأدلة والأساليب والعمليات العسكرية المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ودعت السيدة ميشا إلى زيادة الحوار مع الجهات المعنية في الميدان العسكري من أجل حماية التعليم في مناطق النزاع، وتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية واللجان الوطنية، وعقد حلقات عمل إقليمية بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية.

٢٥- ودعت بيكي تيلفورد، وهي مستشارة كبيرة في مجال التعليم لدى مفوضية شؤون اللاجئين، إلى سد الفجوة بين الأطفال المشردين وأقرانهم من غير اللاجئين. ورأت أن من الأهمية بمكان التركيز على طول أمد التشريد القسري وتأثيره في تعليم الأطفال اللاجئين. وتهدف استراتيجية المفوضية بشأن تعليم اللاجئين في أفق ٢٠٣٠ إلى ضمان المساواة بين الأطفال والشباب من اللاجئين وأقرانهم من غير اللاجئين في المستويات الابتدائي والثانوي والجامعي. ويعترف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بحق الأطفال اللاجئين في إدراجهم في النظم التعليمية في البلدان المضيفة. ولما كان ثلث اللاجئين يعيش في أفقر البلدان، فإن من المهم النظر في أفضل السبل لدعم الحكومات المضيفة في توفير التعليم للأطفال اللاجئين. وهناك احتياجات محددة تتمحور حول الدعم اللغوي وإجراءات التسجيل، تشمل إزالة الحواجز مثل اشتراط شهادات الميلاد أو وثائق التسجيل في المدارس سابقاً أو الشهادات التعليمية السابقة. والتحاق اللاجئين بالمدارس إلى جانب أقرانهم من غير اللاجئين يفيد جميع الأطفال، بتعزيز التسامح والإدماج. ويتيح الاتفاق العالمي فرصة لتعليم اللاجئين وإدماجهم في نظم التعليم - وهذا شرط لتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٦- وتحدثت أليسون جوينر، وهي أخصائية في مجال التعليم في حالات الطوارئ لدى فرع منظمة الخطة الدولية في النرويج، عن ضمان التعليم للفتيات والشابات في حالات النزاع والطوارئ، استناداً إلى "المعايير الدنيا للتعليم: التأهب والاستجابة والتعافي" القائمة على حقوق الإنسان، التي وضعتها الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. وتعتبر الفتيات في سياق الأزمات التعليم عاملاً حاسماً لرفاههن في المستقبل، إذ يمكنهن من المطالبة بحقوقهن والحصول على فرص العمل، ويجعلهن أشد اعتماداً على أنفسهن وأقدر على التكيف. وتسهم أنشطة الدعوة وبناء العلاقات على الصعيد المحلي في التقدم الطويل الأجل تجاه تعليم الفتيات وتغيير المواقف والتصدي للقواعد الاجتماعية الضارة والعنف ضد الفتيات. وتعمل منظمة الخطة الدولية مع الجهات الشريكة، بما في ذلك وزارات التعليم، على معالجة الأسباب الجذرية للضعف وعدم المساواة بين الجنسين، وتدعم التخطيط لقطاع التعليم على نحو يراعي المنظور الجنساني على المستوى الحكومي. وفي أعقاب التشرد أو الكوارث السريعة الظهور، يحتاج الأطفال إلى أماكن آمنة للتعلم تلبي احتياجاتهم الفورية من التعليم والرفاه، بما في ذلك الدعم النفسي. وينبغي أن تكون المناهج الدراسية وأساليب التدريس ومواد التعلم غير تمييزية ومراعية للمنظور الجنساني، وينبغي أن تدار الفصول الدراسية على نحو ملائم للأطفال. وينبغي دعم الفتيات الحوامل والأمهات الشابات للبقاء في التعليم - بإجراءات تشمل التوعية الهادفة والتعليم النظامي لدوام جزئي والتدريب المهني. وتسهم مشاركة الفتيات والشابات في التعليم الجيد في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

٢٧- وتناولت عزيزة نوكوم، وهي ممثلة للشباب في مبادرة 'معاً إلى أبعد حد' التي أطلقتها مؤسسة كوفي عنان، دور التعليم في مكافحة تجنيد الشباب على يد الجماعات المتطرفة العنيفة. ورأت أن هناك دوافع متعددة، من بينها التمييز واليأس، فضلاً عن العوامل السياسية والدينية، تجر الشباب الضعيفة حالهم في أغلب الأحيان نحو التطرف العنيف. ويتطلب الاستثمار في التعليم لمنع التطرف العنيف تنظيم حملات محددة الهدف في وسائط التواصل الاجتماعي، بإشراك المؤثرين الشباب وشبكات الإعلام، والعمل مع المربين الدينيين، بما يشمل الأسر

في مجال التعليم، وفهم الشباب. وينبغي أن يعي الشباب الأسباب التي تجعل السلام جزءاً لا يتجزأ من التعليم، وأهمية القيم اللازمة للحفاظ على مجتمعات سلمية. ورأت أن السلام يقوي المجتمعات وينهض بها من أجل تحقيق الوحدة والسعي نحو أهداف مشتركة. وتؤدي زيادة التفاهم بين مختلف المجموعات أيضاً إلى تحسين فرص معالجة المشاكل العالمية، بما في ذلك الفساد وتغير المناخ والإرهاب العابر للحدود. ويجب أن يتعلم الشباب التفكير النقدي والمستقل للتصدي للأخبار الزائفة والدعاية والديماغوجيين. وينبغي أن يتعلموا سبل تخليص عقولهم من المعارف المغلوطة من أجل تحسين عاداتهم ومسالكتهم وآرائهم الحياتية.

٢٨- ونظرت مديرة التعليم العالمي في منظمة إنقاذ الطفولة، بشرى ذو الفقار، في السبل التي تجعل التعليم يصون الأطفال والشباب ويساعدهم في إعادة بناء حياتهم في حالات الأزمات. وقالت إن آثار النزاع وحالات الطوارئ في الأطفال والتعليم متعددة الأوجه، وتشمل التشريد والإجهاد النفسي وضياح الشهادات وفقدان التعلم وزيادة العنف والتجنيد القسري. ويمكن أن يهيئ حسن التعليم في حالات الطوارئ بيئة آمنة ومستقرة توفر الحماية، فتُستعاد الكرامة والأمل والصحة النفسية والسلام. ويتيح إمكانية الحصول على معلومات منقذة للحياة ومهارات تكفل البقاء، مثل منع الانتهاك الجنسي وتحديد الألغام الأرضية وتحسين التغذية. ودعت السيدة ذو الفقار إلى وضع خطة عمل عالمية بشأن ضمان النتائج التعليمية في التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الأساسي، ولا سيما لأشد البلدان تحللاً عن الركب ولأفقر الأطفال وأكثرهم تهميشاً. وأوصت بزيادة تمويل التعليم، بوسائل منها صندوق 'التعليم لا يمكن أن ينتظر'. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالتعليم الواردة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بطرق تشمل وضع خطة عالمية لتعليم اللاجئين تستند إلى الاحتياجات، وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

٢٩- وأخذ الكلمة أثناء جلسة التحاور ممثلو أوكرانيا وفرنسا ولبنان والمملكة العربية السعودية، فضلاً عن دولة فلسطين، وممثلو حركة العمل من أجل الإنسان، ومركز أمبيدكار للعدالة والسلام، والاتحاد العام للمبادرات الاجتماعية الموثوقة للمستقبل. ووصف المشاركون العقوبات التي تحول دون الوصول الآمن إلى التعليم في سياق النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال، ولا سيما للأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً، والمبادرات التي تهدف إلى تذليلها. ويطرح طول الأزمات والاحتلال تحديات معينة في جميع أنحاء العالم، ومنها أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وعرض المشاركون أعمال الإغاثة التي تضطلع بها المنظمات الدولية مثل مفوضية شؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والوكالات الرسمية والمؤسسات العامة. وسأل وفد أعضاء حلقة النقاش عن حلول مثلى ودائمة للتعليم في حالات الطوارئ، بالنظر إلى سأم المانحين في السياقات الطويلة الأمد. وشدد بعض المشاركين على التمكين الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما لمن تعرض للتهميش من أسر وأطفال بسبب الأصل الإثني أو الطبقة الاجتماعية.

٣٠- ورداً على ذلك، قالت السيدة ميشا إن كثيراً من الأطراف الموقعة على إعلان المدارس الآمنة لا يطبق التدابير المناسبة لحماية المدارس وعدم استخدامها لأغراض عسكرية. ولا بد من تأييد الإعلان واعتماد التزامات سياسية مستدامة. وأكدت السيدة ذو الفقار أن التعليم الجيد المناسب يمكن أن يساعد الأطفال في التعافي من الصدمات واستعادة الأمل. وتبين الأدلة أن

الأطفال الذين يشعرون بالأمان يتعلمون أحسن من غيرهم. وأعربت السيدة تيلفورد عن أملها أن يُنهض شغف الأطفال بالتعليم همة المجتمع الدولي. ويتيح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين توجيهات لدعم البلدان والمجتمعات المحلية المستقبلية كي تتمكن من تقاسم المسؤولية عن الحلول الدائمة. وشددت السيدة جوينر على أهمية الاستثمار في المعلمين كي يتمكنوا من دعم المتعلمين والاستماع إليهم وإلى مجتمعاتهم، وعلى أهمية عمل الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على تنفيذ المعايير الدنيا للتعليم. ودعت السيدة نوكون إلى زيادة الهياكل الأساسية والموارد الخاصة بالمدارس، والمناهج الدراسية التي تعلم المهارات المناسبة للعمل، والتحلي بقيمة التعاطف. وينبغي أن تتاح للأطفال خدمات المشورة والعلاج في حالات النزاع. وينبغي أن يكون التعليم أداة للتمكين وأن يساعد المتعلمين على النهوض بحياة الآخرين.

## دال - تعليم ملائم للمستقبل: افتتاح اليوم الثاني

٣١ - قالت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، جاياتما فيكراماناياكي، في رسالة بالفيديو، إن التعليم حق طبيعي منصوص عليه في القانون الدولي. ولا يمكن للأطفال والشباب التمتع بالحقوق الأخرى إذا لم تُتَح لهم فرص الحصول على التعليم الجيد. ويجب أن يصبح تعميم التعليم واقعاً ملموساً، بوسائل تشمل إزالة الحواجز التي تعترض أضعف الفئات أو أكثرها عرضة لخطر التخلف عن الركب. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يمكّن الشباب من العمل والمشاركة في العمليات الديمقراطية لصنع القرار، ويحميهم من الأيديولوجيات المتطرفة. وتُلزم استراتيجية الأمم المتحدة للشباب منظومة الأمم المتحدة بأن تزيد التزاماتها في مجال التعليم زيادة كبيرة. ودعت السيدة فيكراماناياكي إلى إقامة شراكات بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة تركز على إحداث ثورة في التعليم وجعله في متناول الجميع.

٣٢ - وعرض فارتان ميلكونيان، وهو قائد ضيف للفرقة السمفونية الملكية وراعي الجمعية المعنية بأطفال الشوارع، التجارب التي مر بها عندما كان طفلاً مرتبطة أوضاعه بالشوارع. ووصف التحديات المتعددة التي يواجهها الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع وهي: التشريد والتنقل المستمر وانعدام الأمن والاستقرار والعيش في خوف دائم والمعاناة من الألم والافتقار إلى الحب. وقال إنه أمضى حياته يتمنى أن يلتحق بالمدرسة لكن الحظ لم يسعفه قط. وحث السيد ملكونيان جميع الجهات صاحبة المصلحة على ضمان التعليم لجميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الشوارع. ودعا جميع الحاضرين إلى نبذ الخلافات السياسية والدينية والثقافية والاستثمار في الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع وتعليمهم على سبيل الأولوية، لأن ذلك أمر حاسم الأهمية لخلق فرص في المستقبل وتحقيق التنمية.

## هـ - تولي الشباب زمام تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان: تجارب من مختلف المناطق وسبيل المضي قدماً

٣٣ - أكدت باولينا تانديونو، وهي موظفة في المفوضية السامية، أن الوقت قد حان ليتولى الشباب زمام تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان بالنظر إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان منذ عهد قريب خطة العمل للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشددت على أهمية النهوض بالممارسات الجيدة المتبعة في تنفيذ خطة العمل، مما يبرر سبب تركيز أعضاء حلقة النقاش على تجارب الشباب المدربين في مجال حقوق الإنسان.

٣٤- ووصف غيرمو غوتيريس، ممثل معهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي ومنظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية، مشاريع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أوروغواي. وأفاد بأن أحد المشاريع يتضمن دورات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تستهدف الأشخاص مسلوبي الحرية الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، وتتناول مسألة التعايش، وعدم معرفة الحقوق في السجن وعدم احترامها. ويناقش المشاركون مجموعات محددة من الحقوق، والصلة بين هذه الحقوق وتجاربهم السابقة وحياتهم اليومية في السجن. وأعدت مشاريع أخرى بالتعاون مع أفراد المجتمعات المحلية، تستهدف الأطفال والشباب من الأحياء التي تعاني من مشاكل اجتماعية اقتصادية كبيرة، وذلك من خلال أدوات تربوية من قبيل التعلم عن طريق تقديم الخدمات. ويمضي المتطوعون الشباب أسبوعاً في الأحياء، ينظمون حلقات عمل حول مواضيع حقوق الإنسان، يتولى المشاركون في نهايتها وضع خطة عمل مجتمعية لتعزيز حقوق الإنسان. ويؤكد التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن كل شخص هو صاحب حقوق، بغض النظر عن حالته (مثل سلب الحرية أو الضعف الاجتماعي)، وأن المرء يدرك حقوقه بالدفاع عن حقوق الآخرين.

٣٥- وعرضت فيكتوريا إيبوي، مديرة مؤسسة طفل أفريقي واحد للتعلم الإبداعي، تجربتها في التغلب على الاستبعاد من التعليم، ذلك أنها كانت تعاني من عسر القراءة، وهي مشكلة لا يستوعبها النظام التعليمي في نيجيريا. ولذلك أصبحت تدافع عن الحصول على التعليم الجيد والجامع في نيجيريا. وشددت السيدة إيبوي على أن التعليم هو أقوى سلاح لتغيير العالم، ودعت إلى زيادة الاستثمار فيه، لأن نوعية التعليم تحدد نوعية المشاركة في المجتمع. ويسهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعميم التعليم الجيد، ويشجع المتعلمين على اعتماد منظور عالمي أوسع ومراعاة حقوق الآخرين. وتعمل السيدة إيبوي في المدارس المجتمعية في نيجيريا وتتناول مسائل تتمحور حول حقوق الإنسان والمواطنة العالمية. وتتبع منهجية قائمة على اللعب ونهجاً قائماً على المشاركة، مما يحفز المتعلمين على المشاركة والتفكير والتساؤل والتوصل إلى نتائج، والنظر إلى المسائل المحيطة بهم وفق نهج التفكير النظامي. وسلطت الضوء على الركائز الأربع لإشراك الشباب على نحو هادف وهي: مشاورات الشباب، وإسهام الشباب، والشباب بصفتهم شركاء، والشباب بصفتهم قادة.

٣٦- وقال أونيل روس أنغكوس، من منظمة جيل الألفية في الفلبين إن حالة حقوق الإنسان في الفلبين هي التي ألهمته لزيادة انخراطه في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويتطلب النجاح في التثقيف في مجال حقوق الإنسان شعوراً بامتلاك زمام الأمور، يؤدي حتماً إلى الشعور بالمسؤولية ويُنهض الهمم. ووصف توجه منظمة جيل الألفية في الفلبين بشأن برنامج تنمية القيادات الإدارية، الذي يستهدف الشباب على المستوى الشعبي، ويتضمن حلقات عمل عن حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. وعمل البرنامج منذ عام ٢٠١٧ مع أكثر من ٣ ٠٠٠ شاب ناشط في مجال الدعوة. وقد لوحظ تأثير البرنامج، على سبيل المثال، في حالة كيان ديلوس سانتوس، وهو فتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً قُتل في سياق الحرب على المخدرات. فقد أقام الدعاة الشباب اتصالات حثيثة مع مجتمعاتهم المحلية لدعمهم في المطالبة بحاسبة المسؤولين من خلال حملات شملت تصاميم وعروضاً مسرحية وأغاني، مما أدى بدوره إلى إذكاء الوعي الوطني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون. وانتهى ذلك إلى محاكمة موظفين معينين بإنفاذ القانون تورطوا في حالات إعدام وإدانتهم لأول مرة منذ بداية الحرب على المخدرات.

٣٧- وأخذ الكلمة، خلال جلسة التحاور، ممثلو قطر وكوبا مصر، ومتحدثون من فرع منظمة العفو الدولية في جنوب آسيا، ومعهد التحقيق في مجال حقوق الإنسان - مرصد الشعب، وجامعة وارويك، ومتدرب في المفوضية السامية. وسلط المشاركون الضوء على التحقيق في مجال حقوق الإنسان باعتباره أداة تحوّل الأطفال والشباب إلى مواطنين عالميين وتمكّنهم من التصدي للهجمات التي تستهدف الحيز المدني في أنحاء العالم قاطبة. وعرضوا الممارسات الوطنية الجيدة المتبعة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، مثل جعله جزءاً لا يتجزأ من التعليم الأساسي ومادة إلزامية في التعليم الجامعي، وإدراج التحقيق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية الوطنية وبرامج تدريب المعلمين. ويجب أن تُنفذ تدابير لضمان تحقيق الجميع في مجال حقوق الإنسان. ودعا المشاركون أيضاً إلى إقامة شراكات مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة في تصميم دورات التحقيق في مجال حقوق الإنسان، بإشراك جهات شتى تشمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي الشعوب الأصلية. ورأوا أن من المهم التعاون مع الشباب، وضمان إشراكهم الهادف في تنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان. ووصف المشاركون الممارسات الجيدة المتبعة في إتاحة منبر للشباب للمشاركة الحرة وتبادل وجهات النظر بشأن المبادرات الحكومية. وحث المشاركون الدول على تقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ البرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان.

٣٨- ورداً على ذلك، قال السيد غوتيريس إن التحقيق في مجال حقوق الإنسان أمر هام لجميع الشباب، ولا سيما ضعاف الحال لأنه يمكنهم من الوعي بالذات بصفتهم أصحاب حقوق وجزءاً من المجتمع الذي استبعدهم من قبل. والتحقيق في مجال حقوق الإنسان يجمع بين الشباب على تنوع مشاركتهم. ودعا السيد غوتيريس الأمم المتحدة إلى دعم مشاريع الشباب على المستوى المحلي وتمكين الشباب للمساهمة في أعمال حقوق الإنسان والسلام للجميع. وأضاف السيد أنغكوس أن التحقيق في مجال حقوق الإنسان لا بد أن يستخدم مفاهيم وأشكالاً خطائية وقصصاً محلية يمكن أن يتماهى الشباب معها لجعل حقوق الإنسان عنصراً وثيق الصلة بواقعهم. وأكدت السيدة إيبووي أن الشباب بحاجة إلى معرفة حقوقهم للمطالبة بها. وهناك حاجة ملحة إلى الاستثمار في التعليم الذي ينشر المعرفة والقيم والمواقف واحترام ثقافة حقوق الإنسان والمشروعية. ولا ينبغي النظر إلى الشباب باعتبارهم مجرد مستفيدين، بل ينبغي تمكينهم ليكونوا قادة. ودعت إلى إشراك مزيد من الشباب وتعيينهم في المناصب الرفيعة المستوى كي يتسنى لهم التأثير في القرارات المتعلقة بهم.

## واو- كيف يمكن للتعليم اليوم أن يعزز فرص الغد

٣٩- عرض مستشار كبير لحقوق الإنسان في المفوضية السامية، كريس مورو، تجربة نشأته في قرية كينية صغيرة فقيرة حيث فرص حصول الأطفال على التعليم محدودة. وشكلت الرسوم المدرسية حاجزاً إضافياً. وتعلّم بفضل تمويل من امرأة سويدية، هي هيلد باك، وأنشأ مؤسسة تحمل اسمها تعني بدعم الأطفال في الحصول على التعليم. ودعا الحكومات إلى ضمان التعليم المجاني لكفالة المساواة في الفرص التعليمية لجميع الأطفال.

٤٠- وتساءل بارموسيفيا سويرايان، وهو مستشار إقليمي معني بالتعليم في مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، عن نوع التعليم الذي يمكن أن يقودنا إلى المستقبل الذي نصبو إليه للجميع. وانتقد النظم التعليمية المعاصرة التي تركز تركيزاً

شديداً على الرفاه الفردي والاستهلاك، مما يؤدي إلى التهميش. وقد وُضعت النظم التعليمية لصالح أطفال من خلفية اجتماعية اقتصادية معيّنة وبأسلوب تعلم خاص وقدرات معرفية محددة. ومن ثم فإن نسبة ضئيلة من الأطفال هي التي تبلغ المستويات التعليمية المتوخاة من المناهج الدراسية، بينما يظل ملايين الأطفال خلف الركب. وينبغي أن تركز الحلول على الأبعاد الاجتماعية للتنمية، وتسلب الضوء على القواعد الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي. وينبغي أن تستند الممارسات التربوية إلى التعليم الجيد الجامع. وينبغي أن يركز التدريس على تصميم عام يتمحور حول المتعلم ويعتمد استراتيجيات متعددة تلبي الاحتياجات والأساليب التعليمية المتنوعة. والمساواة والإدماج يفيدان التنمية ويهيئان الظروف اللازمة للتغلب على العوامل التي تؤدي إلى الشقاق الاجتماعي.

٤١ - وتحديث إلين مارتينيز، وهي باحثة كبيرة في منظمة هيومن رايتس ووتش، عن تعزيز التعليم الثانوي للجميع، وشددت على أن المجتمع الدولي قد تخلف بالفعل عن الوفاء بالتزاماته. وتوفر معظم الدول التعليم الثانوي لأعداد كبيرة من الأطفال، وزاد التركيز على التعليم الثانوي النظامي على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. غير أن العديد من الأطفال - بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة في وقت مبكر أو الذين لم يحصلوا على درجات عالية بما يكفي والأطفال الذين لا يستطيعون تحمل الرسوم الدراسية - يُحرمون فعلاً من التعليم الثانوي النظامي، ويبقى الخيار التعليمي الوحيد المتاح لهم هو التعليم التقني والمهني الرديء. وثمة خمسة تغييرات رئيسية يمكن أن تسهم في تعميم التعليم الثانوي هي: التعليم الثانوي المجاني في القوانين والسياسات والممارسات؛ وإلغاء امتحانات التصفية التي تنظم قبل انتهاء المرحلة الثانوية أو في منتصفها؛ والقضاء على التمييز في التعليم والمناهج الدراسية وبيئة التعلم؛ وتمكين الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات والفتيات اللاتي أُجبرن على الزواج من مواصلة تعليمهن؛ والقضاء على الوصم والتمييز وتسلب الأقران والعنف من قبل المعلمين والطلاب، وحماية الطلاب المنتمين إلى فئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

٤٢ - وركز دومينيك ويلكوكس، مؤسس منظمة المخترعين الصغار، على الإبداع في تعليم الأطفال. وقال إن المنظمة تطرح تحديات أمام الأطفال لتسخير خيالهم من أجل ابتكار أفكار لحل المشاكل وتحسين حياة الناس وإدخال السرور على الآخرين. ويخطط الأطفال هذه الأفكار على الورق وتتولى المنظمة بناء الاختراع وعرضه. ويشجع ذلك الناس على التفكير في العالم من منظورات مختلفة ومثيرة للدهشة. وتشمل التحديات التي تطرحها منظمة المخترعين الصغار قضايا عالمية، بما فيها النزاعات والبيئة. وشدد السيد ويلكوكس على أن دعم الأطفال في الإبداع يزيد ثقتهم في أنفسهم، ويولي أفكارهم وآراءهم الأهمية، ويشجعهم على الأخذ بزمام المبادرة في تحسين حياتهم والعالم. وكثيراً ما يغفل التعليم الإبداع، على الرغم من أن التفكير الخلاق مهارة حاسمة الأهمية في عالم اليوم. وقد يشعر الأطفال بالعجز والاستسلام أمام التحديات، غير أن التعليم الإبداعي قادر على المساعدة في معالجة هذه المسألة. فهو يمكّن الشباب من التعبير عما يخالجهم وعن أفكارهم ومشاعرهم، ويجعل منهم أشخاصاً مهرة بارعين في حل المشاكل يستطيعون التحمل ويدخلون بهجة على قلوب الآخرين.

٤٣ - وتناول هيروميشي كاتاياما، وهو أخصائي برامج لدى شعبة الشباب ومحو الأمية وتنمية المهارات في اليونسكو، دور التعليم والتدريب في تحسين الحياة والعمل اللائق. وتحدد استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ٢٠١٦-٢٠٢١ ثلاث أولويات هي: عمالة الشباب والقابلية للتوظيف، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، ومساعدة الدول في الانتقال نحو اقتصادات خضراء، بطرق منها الرقمنة. وتوصي اليونسكو بزيادة فرص الوصول والإدماج والإنصاف والتمويل والإدارة من أجل تحسين التعليم والتدريب. وتعمل اليونسكو مع عدة وزارات ومع أرباب العمل والعمال والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على فهم المهارات المطلوبة في سوق العمل وفي قطاعات محددة. ويشكل الافتقار إلى نظام موحد للتعليم مدى الحياة تحدياً في هذا الصدد. وتعكف اليونسكو على تجميع مختلف الممارسات الوطنية المتبعة في نظم التعليم والعمالة والحماية الاجتماعية من أجل تحسين فهم الإجراءات السياساتية والترتيبات المؤسسية اللازمة للتعلم مدى الحياة. وتعمل اليونسكو في مجال التكنولوجيات الناشئة، التي يمكن أن تقدم خدمات تقنية لمؤسسات التعليم والتدريب، وفي مجال التكنولوجيا في مختلف القطاعات. وأخيراً، تساعد اليونسكو البلدان في التنبؤ بالمهارات المطلوبة في المستقبل، بحسب المهنة والصناعة، بغية توفير معلومات أوضح للمعنيين بالتخطيط في مجال التعليم وللباحثين عن العمل.

٤٤ - وعرضت لوسيا كارنيلوتي، التي تمثل المكتب التنظيمي لاتحادات طلاب المدارس الأوروبية، وجهة نظر الشباب بشأن التغييرات اللازمة لضمان تعليم مناسب للمستقبل. وسلطت الضوء على أهمية مهارات الحياة إلى جانب الكفاءات الأكاديمية، وشددت على أربعة مجالات للتقدم هي: المناهج الدراسية والتقييم والتعلم مدى الحياة والتكنولوجيا. ويركز معظم المناهج الدراسية على المعرفة المستمدة من الكتب المدرسية بدلاً من الإعداد للحياة في المجتمع أو دعم التفكير الإبداعي والنقدي. وينبغي أن تكون المناهج الدراسية شاملة للجميع ومرنة ومفتوحة للاختيار وموجهة نحو المتعلم في المقام الأول. وينبغي أن يبين التقييم كيفية تعلم الطلاب وتلقيهم للمعلومات، وكيفية عمل النهج المختلفة، وكيفية التخطيط لنظم تعليمية فعالة ومرنة لتكييف التعليم لمواجهة مختلف التحديات. ويجب تزويد الطلاب بالمهارات والكفاءات اللازمة لفهم التكنولوجيا والنظر إلى المعلومات بعين النقد، لتمييز الصحيح من الباطل ومعالجة المعارف المنطقية التي يمكن تطبيقها في حياتهم. وينبغي أن يبدي المعلمون انفتاحاً أمام التعلم مدى الحياة، وأن يكونوا على استعداد للتكيف مع النهج الجديدة، وقادرين على تقييم ممارستهم، وينبغي أن يسعوا إلى التحسين المستمر.

٤٥ - وأخذ الكلمة، أثناء جلسة الحوار، ممثلو أوكرانيا والبرتغال وجمهورية إيران الإسلامية وسيراليون وقطر، وممثلو جامعة فرانكلين في سويسرا، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورابطة حقوق الإنسان في كردستان - جنيف، وجمعية الرؤية الوطنية، ومتدربون في المفوضية السامية. وأشار المشاركون إلى الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى تجديد التزامهم باتفاقية حقوق الطفل من خلال وضع حقوق الطفل في صدارة جدول الأعمال الوطني وضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم. وركز بعض الوفود على حق أفراد الأقليات في التعلم بلغتهم الأم، أو على الأشخاص الذين يعانون من النزاع الطويل الأمد والتشرد ويسلكون التعليم سبيلاً إلى سوق العمل. وأبلغت وفود



عن تطورات إيجابية في السياسات التعليمية الوطنية، مثل إزالة الحواجز التي تعترض التعليم الجيد، أو القضاء على الفساد في الدخول إلى الجامعات، أو البرامج الوطنية لتعميم الالتحاق بالمدارس. وتكفل هذه السياسات لجميع المواطنين الحق، بصرف النظر عن أصلهم أو مكان إقامتهم أو وضعهم المالي، في الحصول على التعليم الجيد والتقدم في المجتمع. وركز العديد من المشاركين على تعليم الشباب، وأشاروا إلى إعلان لشبونة+٢١ بشأن سياسات وبرامج الشباب. وينبغي أن يتعلم الشباب التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل والإبداع من أجل التعاون وإقامة الشبكات والابتكار والمشاركة في صنع القرار. وينبغي أن تعطي الشركات وأرباب العمل المحتملون قيمة لقوة التعليم العالمية. وسئل أعضاء حلقة النقاش عن التدابير التي تكفل المشاركة، والفرص المتاحة والمسؤوليات الكبرى التي تقع على عاتق الشباب عند الانضمام إلى القوى العاملة، وإعادة تخصيص الموارد بسبب الركود الاقتصادي، وزيادة فرص الحصول على التعليم العام المجاني الجيد، بوسائل منها فرض الضرائب أو إعادة توزيع الموارد الموجودة.

٤٦- ورداً على ذلك، شدد السيد سوبرايان على إعطاء الأولوية للتعليم الثانوي وجعله في متناول الجميع، وبخاصة في البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وركزت السيدة مارتينيز على نظم التعليم العام باعتبارها السبيل الوحيد للتصدي لعدم المساواة. وتتمثل الالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الدول في توفير تعليم عام جيد وضمان متانة القوانين والسياسات والنظم في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتمويل التعليم خلال فترة التقشف، التزم بعض البلدان النامية بإعطاء التعليم العام الأولوية، وحشدت الموارد من خلال الضرائب التصاعدية والتصدي للفساد. وأشار السيد ويلكوكس إلى أن العمل باستخدام التكنولوجيا يحفز الأطفال على الإبداع ويعلمهم كيفية النظر إلى العالم على نحو استباقي لحل المشاكل، غير أن التكنولوجيا لا يمكن أن تكون الأداة الوحيدة. وشدد السيد كاتاياما على أن المشورة التي تسديها اليونسكو في مجال السياسة العامة تشجع على تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص، مع مراعاة السياق القطري. وحث السيد مورو على إيجاد تدابير مبتكرة فيما يتعلق بالميزانية من أجل إعطاء الأولوية للتعليم العام المجاني الجيد.

## زاي- التعليم باعتباره عامل تمكين للأطفال والشباب

٤٧- دافعت جيليان ديمبستر، السفيرة والممثلة الدائمة لنيوزيلندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، عن اتباع نهج قائم على الحقوق في التعليم تمثيلاً مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. واستندت إلى التعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم، وركزت على التعليم بوصفه حقاً تمكينياً يستطيع من خلاله البالغون والأطفال المهمشون اقتصادياً واجتماعياً انتشال أنفسهم من براثن الفقر. وأكدت أيضاً أهمية العقل المثقف والمستنير والنشط، وشددت على أن التعليم يفتح الآفاق ويطلق العنان للفرص ويؤدي إلى التغيير والتمكين. والتعليم عنصر محوري لتحقيق السلام وحماية البيئة واتخاذ خيارات صحية مستنيرة وتمكين الناس من الدفاع عن حقوق الإنسان. ويمكن أن يؤدي عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم إلى آثار تمتد أجيالاً متعددة، بل لقد أدى إلى ذلك بالفعل.

٤٨- وتناولت مديرة مكتب جنيف التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مونيكافيرو، أهمية التربية الجنسية في المناهج المدرسية باعتبارها أداة لتمكين الشباب. وقالت إن المعلومات الخاطئة أو المثيرة للبس بشأن النشاط الجنسي ونوع الجنس تشكل خطراً جسيماً على الصحة والرفاه والكرامة. وتعزز التربية الجنسية الشاملة المعرفة القائمة على الأدلة والملائمة للسن بشأن المسائل المتعلقة بالنشاط الجنسي والصحة الجنسية والإنجابية. وتسهم في إقامة مجتمع يسوده العدل والرفقة، بتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية. وتشجع أيضاً على اكتساب مهارات التفكير النقدي وحس المواطنة لدى الشباب والشعور بالمسؤولية والاحترام والتسامح. وينبغي إشراك الوالدين والأسر والقادة المجتمعيين ليساهموا مساهمة إيجابية في التربية الجنسية. وينبغي تكميل التربية الجنسية المدرسية ببرامج خارج المدرسة تستهدف أضعف الفئات. وتقي التربية الجنسية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحد من حمل المراهقات، مما يتيح لمزيد من الشباب فرصة إكمال تعليمهم. وتؤدي التربية الجنسية التي تتناول القضايا المرتبطة بنوع الجنس والقوة إلى تحسين النتائج الصحية. وينبغي أن تقترن البرامج المدرسية بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية غير التمييزية الملائمة للشباب، بما في ذلك الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة. وينبغي أن يشمل التنفيذ تقارير السياسات الوطنية والرصد والتقييم وتقديم الدعم للمعلمين.

٤٩- وركزت كريستينا مونتيث، وهي قائدة شابة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، على تمكين الشباب، بوسائل منها التعليم. ويجب أن تُصمَّم النظم التعليمية لحماية البشرية وتحسين أوضاعها وبناء الذكاء والشخصية. وينبغي أن تتاح للشباب فرص للتوصل إلى وعي عام بقدرتهم على التصرف، بما في ذلك إنشاء آليات تعليمية تهدف إلى ممارسة المواطنة. ومن المهم إشراك جميع الأطفال، بمن فيهم الأضعف حالاً والمتروكون عادة خلف الركب. وينبغي أن يتمكن كل طفل من الحصول على تعليم مصمم له والمستقبله خصيصاً. ولما كانت جهات فاعلة تعمل بما ينافي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فإن هناك حاجة إلى إقامة شراكات للتعاون مع هذه الجهات على نحو يمكنها من التغيير. وتكتسي مهارات الاتصال وسرد القصص والتنظيم وتسوية النزاع أهمية حاسمة في هذا الصدد. ويجب أن يتمحور التعليم حول الإنسان ويستند إلى البحوث ويتسم بالمرونة والشجاعة لمواجهة التحديات الماثلة أمام العالم. ودعت السيدة مونتيث إلى العمل الجماعي من أجل تمكين الشباب وإعدادهم للنهوض برفاه الجنس البشري بأكمله.

٥٠- وركزت الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، حمدة حسن عبد الرحمن أبو زين السليطي، على تعليم الأطفال والشباب وتمكين الشباب في المجالين الاقتصادي والمعرفي. ورأت أن التعليم يعزز المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويهيئ ثقافة المواطنة العالمية والاهتمام بالقضايا الوطنية، ويغرس الإخلاص والشعور بالانتماء. وأبرزت السيدة السليطي أهمية بناء قاعدة بشرية واسعة الاطلاع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن التعليم ينمي المهارات التي تسهم في حياة صحية للأطفال والشباب، بما في ذلك من خلال المراقبة الذاتية ومهارات صنع القرار والقواعد الأخلاقية والمشاركة المجتمعية والاندماج. وهناك أربعة أنواع من التمكين: المعرفي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وشددت السيدة السليطي على نموذج التمكين الاقتصادي، وبخاصة برنامج الفاخورة المطبق على نطاق الشرق الأوسط. ويتضمن البرنامج خدمات من قبيل الدعم النفسي الاجتماعي والرعاية الطبية في المناطق المهمشة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية التعليمية. ويركز نموذج التمكين المعرفي الذي تتبعه قطر على تطوير الاقتصاد القائم بتشجيع الشباب على الابتكار والبحث العلمي وإعدادهم للتعليم الجامعي.

٥١- وتناول أليكس كونتي، مدير شبكة حقوق الطفل، التعليم باعتباره أداة لتمكين الأطفال وتعزيز حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون التعليم عملية تركز على المشاركة وتستمر مدى الحياة، وأن ينمّي المعارف والمهارات والمواقف للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ويُعدّ الأطفال لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر. وفيما يتعلق بيوم المناقشة العامة بشأن الأطفال باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان الذي عقدته لجنة حقوق الطفل في ٢٠١٨، أجرت شبكة حقوق الطفل وجامعة كوينز في بلفاست مشاورات مع ٢٧٠٠ طفل من ٥٣ بلداً. ودعا هؤلاء الأطفال إلى تعميم التعليم الجيد الجامع وجعله في المتناول وتكييفه ليلائم من تخلف عن الركب. وشدد الأطفال على أن التمكين الحقيقي يتطلب العمل معهم وإشراكهم وإعدادهم، بلغة مناسبة، وبالإشارة إلى التجارب التي مروا بها. وينبغي أن يُعلّم الأطفال كيفية تحديد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتسوية المنازعات وحل مشكلة تسلط الأقران. وتعلّم الأطفال ليكونوا مدافعين عن حقوق الإنسان يسمح لهم بتمكين الأطفال الآخرين والتعبير وتشكيل آرائهم. وينبغي أن يتحول التعليم من نقل المعرفة إلى تطبيقها: تزويد الأطفال بما يلزم من وسائل وثقة للمطالبة بحقوقهم وحقوق الآخرين من خلال المشاركة في المدرسة وفي السياقات الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأمم المتحدة.

٥٢- وأفاد خورخي كاردونا، وهو أستاذ في جامعة فالنسيا وعضو سابق في لجنة حقوق الطفل، بأن التعليم الجامع ضروري لتمكين جميع الأطفال، بغض النظر عن قدراتهم. وتقدر المجتمعات الديمقراطية قيمة التنوع وتبني هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية لتمكين الجميع من ممارسة حقوقهم على قدم المساواة. وينبغي أن تتكيف النظم التعليمية الجامعة لتلائم جميع الأعراق والثقافات والأديان والقدرات، وتعلّم الأطفال العيش في ظل التنوع، وتعترف بالمساواة بينهم في الحق في ذلك العيش. ولا ينبغي تشجيع الأطفال على التنافس، بل على مقارنة أنفسهم بإمكاناتهم وفقاً لخصائصهم ليشعروا بأنهم متساوون في الحقوق وإن كانت لهم هويات فريدة. وتكاليف اعتماد التعليم الجامع أقل بكثير من التكاليف الطويلة الأجل التي يتكبدها مجتمع لا يشمل الجميع. وقد أنشأت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فريقاً عاملاً لمواءمة تفسيرهما لحقوق الأطفال ذوي الإعاقة، بما يشمل سياق التعليم الجامع، ولتقريب توصيات لجنة حقوق الطفل من التوصيات الواردة في التعليق العام رقم ٤ (٢٠١٦) بشأن الحق في التعليم الشامل للجميع الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٣- وركزت سيغال هوروفيتز، وهي موظفة الشؤون القانونية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الكيفية التي يمكن بها التعليم الأطفال والشباب من مكافحة الفساد. وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، يعمل المكتب مع المرتين والأكاديميين على تعزيز سيادة القانون. وتنفذ هذه المبادرة إعلان الدوحة، الذي يعترف بالتعليم الجامع عاملاً أساسياً لمنع الفساد والجريمة والإرهاب. وتعمل المبادرة، بوجه خاص، على وضع وتوفير مواد تعليمية ملائمة للسن بشأن العدالة الجنائية ومنع الجريمة وسيادة القانون، وتعزيز دمج هذه العناصر في المناهج الدراسية في المستويات الابتدائي والثانوي والجامعي. ويحرم الفساد ملايين الشباب من حقهم في التعلم وفي مستقبل كريم. ويرتبط الفساد بتغير المناخ والنزاع والفقر وعدم المساواة. ومن المهم كفاءة الحصول على تعليم جامع جيد وفعال يشكل القيم وينمّي قادة المستقبل. وتركز المبادرة على الأخلاق والقيم العالمية والنزاهة وكيفية ارتباطها بالمبادئ والمهن ذات الصلة. وأكدت السيدة هوروفيتز أهمية تمكين المعلمين والمربين.

٥٤- وأخذ الكلمة أثناء جلسة التحوار ممثلو أوكرانيا والبرتغال وبلغاريا وجمهورية إيران الإسلامية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وقطر وكوبا والمملكة العربية السعودية، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا. ورأى المشاركون أن التعليم يشكل أساساً للتنمية ويمكن أن ينقذ الأرواح ويتيح التمكين ويغير مجرى الحياة. وناقش المشاركون التدابير القانونية والإدارية التي تشجع على تهيئة مدارس أشمل للمتضررين من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك التعلم عن بعد. وشدد بعض المشاركين على دور الأسر في التعليم لبناء مجتمعات أفضل. وقال أحد الوفود إن التربية الجنسية ينبغي أن تحترم المبادئ الدينية والثقافية لمختلف المجتمعات وسلامة الأطفال النفسية. وأثنى وفد آخر على توجيهات صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن النهوض بالثقة الجسدية القائمة على حقوق الإنسان في المدارس. وأوصى المشاركون بأن يعزز التعليم السلام ونبت العنف وحسن الاستماع والقدرة على التحمل والسلام الروحي والتفكير النقدي، ولا يعزز ما يسميه بولو فريير "المفهوم المصري للتعليم". وشدد بعض المشاركين على أهمية نشاط الشباب في السياسة وفي مكافحة الفساد، بوسائل تشمل المشاركة في مؤسسات الرقابة وممارسة الحق في الاحتجاجات العامة. وأبرز أحد الوفود مساهمة الرياضة في إدماج الأطفال والشباب، وقيمة أشكال التعبير الثقافي، وتعزيز التضامن والانسجام مع الطبيعة.

٥٥- ورداً على ذلك، شدد السيد كونتي على تكامل التعليم والتمكين، من خلال تعزيز المشاركة في بناء القادة وأصحاب الفكر النقدي والمؤثرين. وأكدت السيدة مونيتث أهمية إدماج الأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين وقيادة الشباب، ودعت إلى التصدي للفساد ومقاومة التغيير. وأقرت السيدة السليطي بأن تعزيز العدالة والإنصاف هو أفضل السبل لتمكين الأطفال. وشددت السيدة فيرو على أهمية الحصول على معلومات شاملة ودقيقة قائمة على الأدلة ومناسبة للسن عن الصحة والحياة الجنسية والإنجابيتين لتمكين الشباب، وأهمية الاستثمار الذي ينقذ الحياة ويغير قواعد اللعبة. وأبرز السيد كاردونا أن التعليم الذي يدمج الأشخاص ذوي الإعاقة يعود بالفائدة على المجتمع بأسره، وأن عدم اتخاذ إجراء بشأنه يؤثر في حقوق الإنسان لكل فرد. وشدد على مسؤولية الزعماء الدينيين عن المساهمة في التعليم الجامع. وأشارت السيدة هوروفيتز إلى أهمية تمكين المرتين ليتسنى لهم تمكين أجيال الغد. وعرضت الطابع التعاوني والمفتوح لمبادرة التعليم من أجل العدالة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٦- وبُث شريط فيديو يتضمن آراء الأطفال في مدى الحاجة إلى تغيير التعليم ليصبح مناسباً للمستقبل. ودعا الأطفال إلى أن يكون التعليم عملياً وموجهاً نحو تحقيق تطلعاتهم في المستقبل، وإلى زيادة الاستثمار في التعليم، وإلى إلغاء الحواجز المالية التي تعترض التعليم، وإلى أن يكون التعليم جامعاً بحق. وشددوا على أهمية تدريس المواضيع العالمية، مثل القضايا البيئية والسلام، لكي يتسنى لهم التأثير في المجتمع.

## حاء- حوار مع نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن سبل المضي قدماً

٥٧- كانت الجلسة الأخيرة عبارة عن حوار بين نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، كيت غيلمور، وممثلي الشباب، السيدة مونتيث والسيدة إيبووي. وشددت نائبة المفوضة السامية في كلمتها الافتتاحية على الاستثمار في التعليم، وتخصيص ما يكفي من التمويل لضمان التعليم الجيد الشامل للجميع. وتساءلت عن المنطق الكامن وراء اعتبار الشاب قد بلغ سنّاً تؤهله ليكون لديه أطفال ويسوق سيارة، ولكنها لا تؤهله للحصول على التثقيف الجنسي الشامل أو التصويت. وشددت على أهمية زيادة إشراك الشباب في مختلف العمليات. وأكدت أن المسؤولية لا تقع على عاتق الأطفال والشباب، بل على عاتق "البالغين المتعلمين" لتمهيد الطريق أمام الشباب وإتاحة الحيز اللازم لهم للمشاركة. وأشارت أيضاً إلى الأفعال الانتقامية والانتقادات التي تستهدف الشباب الناشطين في مجال الدعوة.

٥٨- وطلبت نائبة المفوضة السامية من السيدة مونتيث والسيدة إيبووي التفكير في المحفل الاجتماعي. ورأت الممثلتان الشابتان أن هناك رسالة واضحة بشأن قدرة التعليم على إحداث التغيير، وأن المناقشات كانت مفيدة وملهمة وفسحت المجال أمام مختلف الجهات صاحبة المصلحة لتناول أعمال حقوق الأطفال والشباب من خلال التعليم. وأفادت بأن أصوات الشباب حاسمة الأهمية وتجاربهم ملموسة على أرض الواقع، ولذلك من الأهمية بمكان تجسيدها في المناقشات. واعترفت السيدة إيبووي بأن العالم ومنظوماته، بما في ذلك الأمم المتحدة، يفتقران إلى الكمال، ودعت إلى تقدير قصارى الجهود التي يبذلها كل فرد في المحفل عند العمل معاً. وأشارت السيدة مونتيث إلى أهمية مناقشة التطورات الإيجابية والتحديات والحواجز على حد سواء.

٥٩- وفيما يتعلق بإعمال الحق في التعليم، شددت ممثلتا الشباب على ضرورة الاستثمار في التعليم وإيلائه الأولوية وإشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب، في المناقشات. وأكدت السيدة مونتيث أهمية الاستثمار في نوعية التعليم وفي إعداد الشباب للمستقبل من أجل تعزيز التفاهم والاحترام فيما بينهم وإزاء المجتمع والكوكب. ورأت أن التعليم يتعلق بالقدرة على التحمل والإنسانية والتعاطف، غير أن هذه العناصر غالباً ما تُغفل عند مناقشة نظم التعليم. وأوصت السيدة إيبووي بالاستثمار في تعليم يدرّس التنوع والتعددية والمشروعية. وشددت السيدة مونتيث على أن الشباب مهتمون بمناقشة الاستثمار العام وأن هناك حاجة إلى قادة أقوياء يهتمون بالتعليم من أجل تغيير الإنفاق العام على التعليم. وأوصت السيدة إيبووي بالتركيز على الآثار الطويلة الأجل للتعليم ولا سيما على إلهام الشباب للعمل - بما في ذلك السبل الكفيلة بأن يعزز الأفراد حقوق الإنسان. وشددت على مسألة عدم الاهتمام بأوجه الإقصاء التي يتعرض لها عدد من الأشخاص، بمن فيهم الشباب المشردون والشباب ذوو الإعاقة والشباب المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وحثت الجهات صاحبة المصلحة على النظر في كيفية إنشاء نظام إيكولوجي جامع محوره حقوق الإنسان. ودعت السيدة مونتيث إلى وضع نموذج يركز على العامل الإنساني.

٦٠- وفيما يتعلق بالتقدم الذي لا يزال يتعين إحرازه في مجال التمكين، قالت ممثلتا الشباب إن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإشراك الأطفال والشباب. ومن الأهمية بمكان دمجهم والاستماع إليهم. ويشمل ذلك تهيئة بيئة مواتية للشباب لتقاسم تجاربهم وأفكارهم. وأوصت السيدة إيبووي بإشراك الشباب في التخطيط لمناسبات مثل المحفل الاجتماعي لتكون فضاءً حقيقياً للتفكير والإدماج. ودعت أيضاً إلى بناء قدرات الشباب فيما يتعلق بالأمم المتحدة

وأسلوب اشتغالها وفرص العمل في سياقها. وركزت السيدة مونتيث على ضرورة الاعتراف بالوقت والجهد اللذين يقضيهما الشباب في المشاركة في هذه العمليات والسعي فعلاً إلى مراعاة أصواتهم ووجهات نظرهم. وشددت على أهمية الاعتراف باحتياجات الناشطين الشباب ومواطن ضعفهم، وبناء قدراتهم من أجل المشاركة، بوسائل تشمل المهارات والمعارف المتعلقة بالعمليات. علاوة على ذلك، ينبغي إشراك الشباب على أعلى مستويات صنع القرار في الأمم المتحدة.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦١ - سلطت الرئيسة - المقررة، في ملاحظاتها الختامية، الضوء على دور التعليم في تعزيز حقوق الإنسان والسلام والتفاهم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - التي ينطوي جميعها على أهمية محورية لمجلس حقوق الإنسان. ودعت جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى كفالة حصول جميع الأطفال والشباب على التعليم على نحو منصف وجامع. فالأطفال والشباب عوامل تغيير يطالبون بحقوقهم وبالتنمية المستدامة. ودعت جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تحقيق ذلك بإزالة الحواجز وإتاحة منبر لأصوات الأطفال والشباب والاستماع إليهم. ومن العناصر المحورية لبلوغ هذا الهدف المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي تركز على الشباب، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب، واليوم العالمي لحقوق الإنسان في ٢٠١٩ وموضوعه "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان".

٦٢ - وانبثقت الاستنتاجات والتوصيات التالية من المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٩:

### ألف - الاستنتاجات

٦٣ - التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ووسيلة تمكّن الأطفال والشباب من إعمال حقوق الإنسان الأخرى وتحقيق التنمية المستدامة. والتعليم عامل قادر على التغيير وأداة رئيسية لتمكين الأطفال والشباب، ومع ذلك لا يزال مئات الملايين منهم في جميع أنحاء العالم خارج المدرسة أو لا يتلقون تعليماً جيداً.

٦٤ - ولا يزال تمويل التعليم مصدر قلق بالغ، سواء من حيث تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية أو من حيث حسن توجيه التمويل.

٦٥ - وتعترض التعليم الجيد المنصف والجامع حواجز واسعة النطاق تشمل الفقر؛ والقوانين والسياسات التمييزية؛ والنزاع وحالات الطوارئ؛ والعنف؛ وعمل الأطفال؛ وتكاليف التعليم المالية؛ والإفراط في استغلال التعليم تجارياً؛ وعدم كفاية المرافق التعليمية، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، وعدم إمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة إليها؛ ونقص الموارد البشرية والتقنية والمالية؛ والتعلم بلغة غير مألوفة؛ وضعف محتوى المناهج الدراسية وطرق التدريس.

٦٦ - ويؤدي التعليم إلى زيادة فرص الشباب في التعليم والعمل في المستقبل وتعزيز قدرتهم على التحمل. ويشمل الإطار القانوني الدولي، في جملة أمور، اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أما الإطار السياساتي الدولي فيشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٦٧- ويتعرض الأطفال والشباب المنتمون إلى فئات محددة لتأثير غير متناسب في هذا الصدد، ومن بينهم المتضررون من الفقر والكوارث الإنسانية والنزاع، وأفراد مجتمعات الشعوب الأصلية والمنخفضة الدخل والريفية والمهمشة، والمنحدرون من البلدان النامية، والأطفال المتنقلون، والأطفال ذوو الإعاقة، والفتيات. وتتطلب هذه الفئات سياسات مخصصة لها لضمان عدم تخلفها عن الركب، بما في ذلك التقاضي الاستراتيجي.

٦٨- وتؤثر النزاعات وحالات الطوارئ تأثيراً شديداً في التعليم، من خلال التشريد وتوقف الدراسة والصدمات وزيادة العنف والتجنيد القسري. والمدارس بيئات آمنة وواقية يمكن أن يتلقى فيها الأطفال الدعم والحماية ويحصلوا على الخدمات والتعلم بالغي الأهمية. والتعليم أداة قوية لمنع نشوب النزاعات، تعزز السلام والإدماج ونبذ العنف. وقد أثر إعلان المدارس الآمنة تأثيراً إيجابياً في حماية التعليم أثناء النزاع. ويتيح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فرصة رئيسية لضمان حصول الأطفال اللاجئين على تعليم منصف وجيد.

٦٩- والشباب أصحاب حقوق وفاعلون رئيسيون في إعمال حقوق الإنسان. وتثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان عملية تستمر مدى الحياة وتعزز المعرفة بحقوق الإنسان وتكسب المهارات اللازمة لإعمالها يومياً، وتطور المواقف وأشكال السلوك لكي يدافع الشباب عن حقوق الإنسان ويعززوها ويصبحوا مواطنين نشطين. ومن الأهمية بمكان إشراك الشباب باعتبارهم مستفيدين وشركاء رئيسيين في جميع مراحل التثقيف في مجال حقوق الإنسان: التخطيط والتصميم والتنفيذ والمتابعة.

٧٠- وينبغي أن يتطور التعليم جنباً إلى جنب مع المجتمع وأن يعكس تنوعه. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها بضمان التعليم الثانوي والتعليم مدى الحياة للجميع. وينبغي أن تكون المناهج الدراسية جامعة ومرنة وموجهة نحو المتعلم، وأن تعزز التفكير النقدي والإبداعي لتمكين الأطفال والشباب من التعبير عن أنفسهم وتعلم التفكير المستقل ومقارعة الحجة بالحجة.

٧١- والأطفال والشباب عوامل تغيير. ولا يمكن أن يؤدي التعليم دوره المتمثل في إحداث التغيير ما لم يُشركوا فيه بنشاط. وتمكين الأطفال والشباب هو الخطوة الأولى لإعمال حقوقهم، ويعني إشراكهم في جميع مراحل العمليات ذات الصلة. ولا بد أن تكون لهم معرفة بالمواضيع العالمية والقضايا الإنسانية والسلام والإدماج ومكافحة الفساد، والمهارات والأدوات اللازمة لاستخدام هذه المعرفة للدعوة إلى حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويجب أن تكون المواد التعليمية ملائمة لأعمارهم وبلغة مناسبة لهم ووثيقة الصلة بتجارهم.

## باء- التوصيات

٧٢- ينبغي للدول والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة احترام جميع حقوق الإنسان للأطفال والشباب وحمايتهم وإعمالها، ولا سيما التعليم، تمثيلاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب تكريس الحق في التعليم في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنفيذه على نحو ملموس وطنياً ومحلياً.

٧٣- ينبغي للدول أن تستثمر في التعليم الجامع الجيد والشامل في المستويات الابتدائي والثانوي والجامعي، ولا سيما في حالات النزاع وحالات الطوارئ، بإجراءات تشمل حسن

توجيه الاستثمار. وينبغي أن تُتاح المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية لسد الثغرات في الاستثمار من أجل تحقيق التعليم الجيد للجميع.

٧٤- ينبغي للدول أن تتخذ تدابير للوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، من بينها تقييم احتياجاتهم ومواطن ضعفهم الخاصة وإعطاؤها الأولوية. وينبغي للدول أن تكفل إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية.

٧٥- ينبغي للدول أن تزيل جميع الحواجز المالية المباشرة وغير المباشرة التي تعترض التعليم، بما في ذلك الرسوم الدراسية والتكاليف الإضافية، وأن تضع برامج لدعم الأسر التي يعمل أطفالها، لكي يظلوا في المدارس.

٧٦- ينبغي للدول أن تجمع وتقدم بيانات شفافة ودقيقة بشأن احتياجات الأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس، مصنفة حسب نوع الجنس والأصل الإثني والدين والإعاقة والفئات الأخرى ذات الصلة، من أجل توجيه التخطيط التعليمي.

٧٧- ينبغي للدول أن تكفل دعم التعليم في حالات النزاع والطوارئ، وتوفير أماكن آمنة للأطفال والشباب للحصول على الخدمات الحيوية والتعلم، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي. وينبغي للدول أن تؤيد إعلان المدارس الآمنة، وتنفيذ تنفيذاً تاماً هذا الإعلان والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

٧٨- ينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تكفل حصول جميع الأطفال اللاجئين على تعليم جيد جامع على قدم المساواة مع الطلاب في البلدان المضيفة، بطرق تشمل تنفيذ الالتزامات التعليمية الواردة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

٧٩- ينبغي أن تكون المناهج الدراسية وأساليب التدريس والنتائج التعليمية جامعة وفعالة وغير تمييزية تتمحور حول المتعلم وتراعي الاعتبارات الجنسانية. وينبغي أن تتبع منهجيات مناسبة للسياق، وأن تُعدّ الشباب لمكان العمل ولمواجهة التحديات العالمية، وأن تعكس التطورات التكنولوجية والسياسية والعلمية. وينبغي أن تشجع التفكير الإبداعي والنقدي وأن تنظر في احتياجات الطلاب وقدراتهم المختلفة. ويشمل ذلك التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية المناسب للسن، والمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

٨٠- ينبغي للدول أن تعتمد سياسات لضمان حصول الفتيات الحوامل والأمهات الشابات على التعليم، بطرق منها توفير الفصول الدراسية بدوام جزئي والتدريب التقني أو المهني.

٨١- ينبغي للدول أن تكفل خلو بيئات التعلم من التمييز والعنف، بما فيه العنف الجنسي، بالقضاء على السياسات وأشكال السلوك التمييزية المباشرة وغير المباشرة ومساءلة الجناة.

٨٢- تمهيداً مع خطة العمل للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تنشئ هيئة تنسيق وطنية تضم الكيانات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني، بما يشمل ممثلي الشباب، وأن تضع استراتيجية وطنية لتعزيز تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان.

٨٣- ينبغي للدول أن تضع سياسات وتشريعات، بالتعاون مع الشباب، لضمان إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم النظامي وتيسير إسهام المجتمع المدني في تثقيف



الشباب بحقوق الإنسان في الأوساط غير النظامية. وينبغي للدول أن تشجع على تنظيم أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان وعلى المشاركة فيها وتكفل عدم التعرض للأفعال الانتقامية.

٨٤- ينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تتعاون وتضطلع بأنشطة الدعوة المحلية وتقيم علاقات على الصعيد المحلي لتغيير القواعد المجتمعية المتعلقة بالتعليم.

٨٥- ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تعزز مشاركة الأطفال والشباب في عملياتها بإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهم والعمل معهم. وينبغي للدول ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني تمكين بناء قدرات الشباب لكفالة فهمهم إمكانيات وقنوات المشاركة في العمليات ذات الصلة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

## **Annex**

### **List of participants**

#### **States Members of the Human Rights Council**

Afghanistan; Angola; Argentina; Austria; Bahrain; Bangladesh; Brazil; Bulgaria; Burkina Faso; Chile; China; Cuba; Czechia; Denmark; Egypt; Fiji; India; Iraq; Italy; Mexico; Nepal; Nigeria; Pakistan; Peru; Philippines; Qatar; Saudi Arabia; Senegal; South Africa; Spain; Togo; Tunisia; Turkey; Ukraine; United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; Uruguay.

#### **States Members of the United Nations**

Albania; Algeria; Azerbaijan; Barbados; Belarus; Belgium; Bolivia; Bosnia and Herzegovina; Brunei Darussalam; Cambodia; Chad; Colombia; Congo; Costa Rica; Côte D'Ivoire; Cyprus; Democratic Rep. of Lao; Ecuador; El Salvador; Estonia; Eswatini; Ethiopia; France; Gambia; Georgia; Germany; Ghana; Greece; Guatemala; Honduras; Iran (The Islamic Republic of); Jamaica; Jordan; Kuwait; Latvia; Lebanon; Libya; Maldives; Mauritania; Mauritius; Montenegro; Morocco; Myanmar; Nauru; New Zealand; Nicaragua; Niger; North Macedonia; Norway; Oman; Poland; Portugal; Republic of Moldova; Romania; Russian Federation; Serbia; Sierra Leone; Singapore; Slovenia; Solomon Islands; South Sudan; Sri Lanka; Syrian Arab Republic; Thailand; Uganda; Venezuela (The Bolivarian Republic of); Viet Nam.

#### **Non-Member States represented by observers**

State of Palestine; Holy See.

#### **Other entities**

International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies; Sovereign and Military Order of Malta.

#### **United Nations**

Committee on the Rights of the Child; Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UN-AIDS); Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR); Office of the Secretary-General's Envoy on Youth; United Nations Children's Fund (UNICEF); United Nations Development Programme (UNDP); United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO); United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR); United Nations Office at Geneva (UNOG); United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC); United Nations Population Fund (UNFPA).

#### **Intergovernmental organizations**

European Union; International Organisation of La Francophonie (OIF); Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) – Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE); Organisation of Islamic Countries (OIC).

#### **National Human Rights Institutions**

Latvian Human Rights Committee; Human Rights and Equality Institution of Turkey.

## Academic institutions

Centre for Children's Rights Studies of the University of Geneva; Centre for International Studies of the University of Buenos Aires; Collège de la Présentation de Marie – Saint-Julien-en-Genevois; Conservatório de Música Calouste Gulbenkian – Braga; École d'études sociales et pédagogiques – Haute école de travail social et de la santé (ÉESP) – Lausanne; École internationale de Genève (Ecolint) La Chat; École internationale de Genève (Ecolint) Nations; École Sacré Cœur – Thonon les Bains; Franklin University Switzerland; Geneva School of Diplomacy and International Relations (GSD); Georgian Technical University; Gubkin University; Haute école de travail social de Fribourg (HETS-FR); Haute école spécialisée de Suisse occidentale (HES-SO); Herzen State Pedagogical University of Russia; Institut Florimont; Institut International de Lancy; Kinnaird College for Women; Liceo Artistico di Zurigo; New Cambridge College Sydney; Singisunum University – Belgrade; Tver State University; Ulster University; Universität St. Gallen (HSG); Université de Genève (UNIGE); Université Grenoble Alpes; University of Pecs; Hungary; University of Valencia; University of Warwick; Webster University Geneva.

## Non-governmental organizations and others

Action of Human Movement (AHM); Action pour la protection des droits de l'homme en Mauritanie; Aide et Action; AISA NGO International; Al Jazeera Media Network; Ambedkar Center for Justice and Peace; American Association of Jurists; Amnesty International South Asia; APE@; Association "Paix" pour la lutte contre la Contrainte et l'injustice; Association for the Human Rights of the Azerbaijani people in Iran (AHRAZ); Association mauritanienne pour la promotion des droits de l'homme; Association Points-Cœur; Association pour l'Éducation et la Santé de la Femme et de l'Enfant (AESFE); Association promotion droits humains; Association Solidarité Internationale pour la Paix; Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII (APG-XXIII); Bity SA; Cabine de Leitura; Centre de Conseils et d'appui pour les jeunes en matière de droits de l'homme; Centre de Documentation; de Recherche et d'Information des Peuples Autochtones (doCip); Centre International d'investissement/International Investment Center; Child Rights Connect; Child Rights International Network (CRIN); Consortium for Street Children; Education Above All Foundation; Empowerment Lab; European University Network (ERENET); Extremely Together; First Modern Agro. Tools – Common Initiative Group (FI.MO.AT.C.I.G); Forum for African Women Educationalists; Fund for Development of Indigenous Peoples from Latin America and the Caribbean; Geneva International Centre for Justice; Geneva International Model United Nations (GIMUN); Genève pour les droits de l'homme : formation internationale; Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights; Globethics.net Foundation; Green Jobs & Sustainable Development International Centre (GJASD International); Hilde Back Education Fund; Human Relations/Human Rights Commission of the City of Tucson; Human Rights Watch; Initiative d'opposition contre les discours extrémistes; Institute of Human Rights Education – People's Watch; Institute of the Blessed Virgin Mary – Loreto Generalate; Inter-agency Network for Education in Emergencies (INEE); International Catholic Child Bureau; International Commission of Jurists; International Committee for the Indigenous Peoples of the Americas; International Educational Development; Inc.; International Fellowship of Reconciliation (IFOR) at UN Geneva; International Investment Center; International Movement All Together in Dignity (ATD) Fourth World; International Planned Parenthood Federation; International Volunteerism Organization for Women, Education and Development; International Youth and Student Movement for the United Nations; International-Lawyers.Org; Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice; Kofi Annan Foundation; Association of Human Rights in Kurdistan – Geneva (KMMK-G); L'Albero della Vita; Latter-day Saint Charities; Little Inventors Worldwide; Mahatma Gandhi Human Rights Organisation; Make Mothers Matter; Maloca Internationale; Marketing Research Foundation; Melkonian Foundation; Millennials Energy; Millennials PH; Mexican Young Indigenous Network; Ministério Público do Trabalho (Brazilian Labour Prosecution Office); Musique Universelle Arc en Ciel; OneAfricanChild Foundation for Creative Learning; ONG Hope International; Organizing Bureau of European School

Student Unions (OBESSU); Patriotic Vision; Plan International; Plan International Norway; Portuguese National Youth Council (CNJ); Reliable Future Social Initiatives Public Union; Réseau Unité pour le Développement de Mauritanie; Right To Play; Royal Philharmonic Orchestra; Save the Children International; Seven Eyes music band; Silatech Foundation; Société Civile Africaine sur la Société de l'information (ACSIS-SCASI); Sprachdienstleistungen Römling; Swiss Indigenous Network; Talk Up Radio Show – Nationwide 90FM – Jamaica; Terre des Hommes Suisse; The International Code of Conduct for Private Security Providers' Association (ICoCA); Udisha; Union of European Football Associations (UEFA); United Methodist Church – General Board of Global Ministries; World Economic Forum; World Evangelical Alliance; World Federation of Ukrainian Women's Organizations.

---